صومه بهذا الجماع كالوجامع على ظن بقاء الليل فبان خلافه والثاني
لا يبطل كالو سلم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا تبطل
صلاته والفرق على الاول انه هنا صايم وقت الجماع وهنا كغير صايم
في حالة الكلام اما اذا علم انه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب
الكفارة جزما واعلم ان هذا الذي ظن الفطر في مسئلتنا في صح ان علم
وجوب الامساك عند الجماع وغيره فاتمه لا يسقط الصوم فيخرج
بالقيد الاخير وان ظن الاباحة به خرج بقوله اثم به **ولا على**
من زنا ناسيا للصوم لانه لم يأت بسبب الصوم وهذا داخل
فيما مر في قوله ولا ناس فقدم الكفارة عليه لعدم فطره لا جرم
ان الرافعي فرعه في الشرح على القول فان الجماع ناسيا معتد وج
فيكون بيانا لما احترز عنه بقوله بسبب الصوم لان الاثم بسبب
الزنا خاصة **ولا على مسافر افطر بالزنا مترخصا** لان الفطر جايز
له واتمه بسبب الزنا لا بالصوم فيكون ايضا بيانا لما بيّن به
الذي قبله وقوله مترخصا مثال لا قيد فلو لم يترخص فالحكم
كذلك **والكفارة على الزوج عنه** دونها لانه لم يأمرها زوجة الجماع
مع مشاركتها له في السبب لانها جانية في رواية هلكت وأهلكت والاوجب
عليها البينة كما مر **وفي قول عنه وعنها** اي يلزمه كفارة واحدة
ويتحملها الزوج وعلى هذا قيل يجب كما قال المحاملي على كل منهما نصفها
ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها وقيل يجب كما قال المتولي على كل منهما
كفارة قائمة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها ثم يتواخذان وهو
مقتضى كلام الرافعي **وفي قول عليها كفارة اخرى** قياسا على الرجل
لتساويهما في السبب والاثم لكن هذا في غير المتحيرة أما
هي فلا كفارة عليها قطعا ومحل هذا القول ايضا والذي قبله اذا
امكنته طاهبة عالمة فلو كانت مضطرة او نايمة صايمة فلا كفارة
عليها قطعا ولا يبطل صومها ومحل القول الاول منهما من اصله

اذا

اذا لم يكونا من اهل الصيام فان كانا من اهله لكونهما مسافرين
او مملوكين لزم كل واحد صوم شهرين لان العبادة البدنية لا تتحمل
وان كان من اهل العتق او الاطعام وهي من اهل الصيام فاعتق
او اطعم فالاصح انه يجزي عنها الا ان تكون امة فلا يجزي العتق
عنها على الصحيح ومحله ايضا اذا كانت زوجة كما يرشد اليه قوله
على الزوج اما المطاوعة بالشبهة والمزني بها فلا يتحمل عنهما
قطعا وتجب عليهما ولو كان الزوج مجنونا لم يلزمها شئ على القول
الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج غير اهل للتحمل هذا
والمذهب عدم وجوب شئ عليها مطلقا **وتلزم من انفرد برؤية**
الهلال وجامع في يومه بعد شروعه في الصوم وان رد من شهادته
كما مر لانه هتك حرمة يوم من رمضان عنده بافساد صومه
بالجماع فاشبه سايرالايام وظاهر ان مثله من صدقه في ذلك
لما مر من وجوب الصوم عليه حينئذ فان راي هلال شوال وحده
لزمه الفطر ويخفيه مذ با فيما يظهر فان شهد فرد لم افطر
لم يعزر وان افطر ثم شهد رد وعزر واستشكله الاذرعي
بان صدقه محتمل والعقوبة تدرأ بمثل هذا قال ولم لا يفرق
بين علم دينه واما نته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بان
الاحتياط لرمضان مع وجود قرينة التهمة اقتضى وجوب
التشديد فيه وعدم الفرق بين العالم وغيره **ومن جامع في**
يومين لزمه كفارتان نسوا الكفر عن الاول قبل الثاني امر لا
لان كل يوم عبادة مفردة فلا تتداخل كفارتاها كحدتي جامع
فيهما بخلاف الحدود المبنية على الاسقاط فان تكرر الجماع
في يوم واحد فلا تعدد وان كان لاربع زوجات على المذهب اما
على القول بوجوب الكفارة عليها وتحملها فعليه في هذه اربع
كفارات **وحدوث السفر** ولو طويلا **بعد الجماع لا يسقط الكفارة**
لان السفر لا ينافي الصوم فيتحقق هتك حرمته ولان طروه
لا يبيح الفطر فلا يؤثر فيما وجب من الكفارة **وكذا المرض**

Copyright © King Saud University